الأمم المتحدة S/2014/450

مجلس الأمن

Distr.: General
30 June 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٣٩ من قرار مجلس الأمن ٢١٤٧ (٢٠١٤). وهو يغطي التطورات الرئيسية التي استجدت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقريري المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠١٤ (S/2014/157)، بما في ذلك الأمور المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والتقدم الذي أحرزته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاضطلاع بولايتها. كما يتضمن آخر المستجدات المتعلقة بإعادة تشكيل البعثة ونقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

ثانيا – التطورات الرئيسية

التطورات السياسية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساد البيئة السياسية بشكل متزايد نقاش بين الأطراف الفاعلة الرئيسية بشأن سير العملية الانتخابية، ولا سيما في أعقاب نشر اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة جدولا زمنيا جزئيا للانتخابات، يحدد الإطار الزمني لتنظيم الانتخابات المحلية (المجالس البلدية والحضرية والمحلية) في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. واستمر أيضا تنفيذ الالتزامات الأخرى الناشئة عن إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وكذلك الحوار الوطني، ولو بوتيرة بطيئة.

٣ – وفي ٢٠ آذار/مارس، نوقشت في اجتماع للأغلبية الرئاسية، عُقد في كينغاكاتي برئاسة الرئيس كابيلا، إمكانية تعديل بعض أحكام الدستور بما يسمح بإجراء انتخابات المقاطعات

030714 020714 14-56259 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بالاقتراع غير المباشر، وذلك من أجل انتخاب نواب المقاطعات والحكام ونوابهم وأعضاء مجلس الشيوخ الوطني.

٤ - وفي ٣ نيسان/أبريل، اختتم ائتلاف المعارضة المعروف باسم ''لننقذ جمهورية الكونغو الديمقراطية'' حلقة عمل عقدها على مدى أربعة أيام في كينشاسا، وحث فيها السكان الكونغوليين على مقاومة أي محاولات لتعديل الدستور. وردد صدى هذه الرسالة في ١٠ نيسان/أبريل ائتلاف يضم العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، يعرف باسم ''العمل من أجل انتخابات شفافة وسلمية''.

٥ - وفي ١١ نيسان/أبريل، عقد حزب الشعب للإعمار والديمقراطية، في مبانداكا بمقاطعة إكواتور، مؤتمرا لمدة يومين نوقشت فيه إعادة هيكلة الأجهزة الداخلية للحزب قبل موعد الانتخابات المحلية المقبلة. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، أكد المكتب السياسي للأغلبية الرئاسية، في اجتماع ترأسه أمينه العام أوبين ميناكو، عزم الائتلاف الحاكم إجراء استفتاء بشأن تنقيح بعض مواد الدستور، بهدف الانتقال إلى انتخابات غير مباشرة على مستوى المقاطعات.

٦ - وفي ٣١ أيار/مايو، اجتمع الرئيس كابيلا بجميع السفراء المعتمدين في كينشاسا وبممثلي الخاص. وأكد لهم التزامه بتنفيذ جميع القرارات المنبثقة من الحوار الوطني، بما في ذلك تنفيذ قانون العفو العام.

٧ - وعلى الصعيد التشريعي، رفضت الجمعية الوطنية، في ٨ أيار/مايو، ثلاثة مشاريع قوانين قدمتها وزارة العدل وحقوق الإنسان بسبب عدم امتثالها لأحكام الدستور. وشملت مشاريع القوانين المرفوضة تعديلا مقترحا للقانون المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ المتعلق بالسلطة القضائية، يهدف إلى إنشاء دوائر متخصصة (مختلطة) للبت في القضايا المتصلة بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي يرتكبها المدنيون. أما المشروعان الآخران فيتمثلان في مشروع قانون يقضي بتعديل القانون المنظم لقانون العدالة العسكرية ومشروع قانون بشأن إفصاح الرئيس والمسؤولين الحكوميين عن ممتلكاتهم. وسيعاد تقديم المشروعين الأولين في مرحلة لاحقة، في حين أن مشروع القانون المتعلق بالإفصاح عن الممتلكات قد يحول إلى إجراء إداري.

٨ - وفي ١٤ و ١٨ نيسان/أبريل، نشرت وزارة العدل سلسلة من المراسيم منحت العفو لـ ٢٧١ فردا، منهم عناصر سابقة في حركة ٢٣ آذار/مارس، وأعضاء من حركتي بوندو ديا كونغو وبكاتا كاتانغا وشخصيات معارِضة رئيسية. ويقال بأن الحكومة قامت، في ١٠ حزيران/يونيه، بإصدار قائمة ثالثة تضم ١٠٩ مستفيدين من العفو، من بينهم عناصر سابقة

في حركة ٢٣ آذار/مارس، واتحاد الوطنيين الكونغوليين، ورايا موتومبوكي، وماي ماي مورغان، وبكاتا كاتانغا.

التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

٩ - في كينشاسا، استضاف وزير التخطيط، في ٣٠ نيسان/أبريل، اجتماعا بشأن تنفيذ الاتفاق الإطاري والبرنامج الاستراتيجي الوطني. وأتاح هذا الاجتماع فرصة للتأكيد على الحاجة إلى أن تقوم الجهات المانحة ورؤساء الأفرقة المواضيعية وكبار وزراء الحكومة بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ التزاماتها الوطنية.

١٠ - وفي ١٠ أيار/مايو، قامت آلية الرقابة الوطنية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني وأعضاء فريق التنسيق بين المانحين والشركاء، بتنظيم حلقة عمل مدتها خمسة أيام لوضع مصفوفة معايير مرجعية ومؤشرات للالتزامات الوطنية الستة. وسبقت الحلقةَ دوراتُ توعية عُقدت في كينشاسا وعلى مستوى المقاطعات من أجل تعزيز الملكية الوطنية للعملية.

إصلاح قطاع الأمن

١١ - ما زال التقدم المحرز في إصلاح الجيش محدودا. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، أبلغ الرئيس كابيلا ممثلي الخاص بأن الحكومة الكونغولية لن تطلب المساعدة الدولية لإصلاح قطاع الجيش والدفاع. والكتائب التي حددتها القوات المسلحة الكونغولية لتشكيل نواة قوة الرد السريع لم تُنقل من منطقة عملياتها في كيفو الشمالية إلى مركز التدريب التكتيكي في كيسانغاني. ولم تشارك القوات المسلحة الكونغولية في اجتماعات التنسيق التي ترأسها البعثة بهدف الدفع بقوة الرد السريع إلى الأمام، سواء من حيث المفهوم أو الممارسة. وعلاوة على ذلك، ما زال من المنتظر أن يقوم الرئيس كابيلا بتعيين حوالي ٢٠٠ ضابط برتبة فريق أول في مواقع قيادية رئيسية، بما يشمل الأكاديميات العسكرية ومراكز التدريب.

١٢ - وفي ١١ نيسان/أبريل، قام الفريق الأول إيتومبا، رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، بإنشاء لجنة تقنية لإصلاح الجيش، مؤلفة من خبراء كونغوليين، أنيطت بها أساسا مهمة الدفع قدما بالإصلاحات وتعزيز التنسيق مع الشركاء الدوليين. وما زال من المنتظر أن تجتمع اللجنة التقنية وتحدد خطة عملها.

١٣ - وفي المقابل، شهدت مشاريع إصلاح الشرطة تقدما جيدا بقيادة لجنة متابعة إصلاح الشرطة التي أُنشئت منذ زمن بعيد. غير أنه قد يكون من الضروري تأجيل تنفيذ الخطة الخمسية لإصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية، التي اعتُمدت في أواخر عام ٢٠١٣، لمدة سنة واحدة بسبب النقص في الموارد المخصصة لإصلاح الشرطة في الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٤ بمبلغ قدره ١٧٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

توطيد سلطة الدولة

١٤ - في ١٤ أيار/مايو، مُدّد برنامج إعادة الاستقرار والإعمار للمناطق الخارجة من النزاع المسلح حتى عام ٢٠١٧. وفي حين شمل هذا البرنامج من قبل المناطق المتعافية من النزاع المسلح، فقد حُوّل الآن إلى برنامج وطني لإعادة الاستقرار والإعمار، خاضع لسلطة الرئيس، قُسّم في إطاره البلد إلى ست مناطق. وتهدف أنشطته إلى ما يلي: إعادة بسط سلطة الدولة في المناطق التي كانت تخضع في السابق لسيطرة الجماعات المسلحة، وتحسين الحوكمة فيها؛ وتيسير العودة الطوعية للمشردين داخليا واللاجئين وإعادة إدماجهم، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين؛ وحماية المدنيين ومكافحة العنف الجنسي؛ وربط الخطة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بإنعاش المجتمع المحلي؛ وتعزيز الإعمار الاجتماعي - الاقتصادي وتطوير الهياكل الأساسية؛ وتعزيز الأنشطة الزراعية والكهربة الريفية بهدف تشجيع الصناعات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر والتدريب المهني ومشاريع التكامل الإقليمي. وأُقيمت منشآت تابعة للبرنامج على الصعيدين المحلي والوطني وعلى مستوى المقاطعات. وفي إطار الآلية الوطنية المؤلفة من ثلاثة مستويات، الخاضعة لسلطة رئيس الوزراء ووزير التخطيط، عيّن منسق وطني وفريق خبراء في ١٦ أيار/مايو.

١٥ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، قام ممثلي الخاص وحاكم كيفو الجنوبية بإطلاق برنامج إصلاح الطريق الرابطة بين شابوندا وبرهالي، وهو برنامج ينفذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وتموله حكومة المملكة المتحدة في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار/برنامج إعادة الاستقرار والإعمار للمناطق الخارجة من النزاع المسلح. وستمكّن هذه الطريق من الوصول إلى مقاطعة كيفو الجنوبية، بما ييسر إعادة بسط سلطة الدولة واستتباب الأمن وتحقيق التنمية في شرق البلد.

١٦ - وفي نيسان/أبريل، بدأت الحكومة تنفيذ دورة تدريبية مدتها ثلاثة أشهر لفائدة ٣٣٥ ضابط شرطة من جميع المقاطعات الشرقية، بمن فيهم أفراد من شرطة المناجم والشرطة الخاصة لحماية الطفل والمرأة والخفارة المجتمعية. وفي كيفو الشمالية (ماسيسي ووالیكالي ولوبيرو وبوتيمبو)، عُيّن ٢١ من الكتبة القضائيين (كتبة قلم المحكمة والنيابة العامة) في محاكم الصلح

والمحاكم العسكرية لتعزيز قطاع العدالة. وافتُتحت محكمة الصلح الجديدة في ماسيسي وسجن مانونو في كاتانغا الشمالية في حزيران/يونيه.

اللامركزية

١٧ - عقب اعتماد خريطة الطريق لنقل سلطات معينة من الصعيد الوطني إلى الحكومات المحلية، في عام ٢٠١٣، شرعت الحكومة في تنفيذ حملة توعية عامة واسعة النطاق. وما زال القانون الأساسي المتعلق بترسيم الحدود بين المقاطعات، ومشروع القانون البرنامجي المتعلق بإنشاء مقاطعات جديدة قيد نظر الجمعية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُمد مشروع القانون الأساسي المتعلق بالخدمات العامة على الصعيد المركزي وعلى مستوى المقاطعات والكيانات اللامركزية في ١٢ حزيران/يونيه. ويصبح التقدم المحرز في العملية الانتخابية، من حيث التخطيط للانتخابات المحلية والبلدية المقبلة، أكثر فأكثر ارتباطا بالتقدم المحرز في عملية تحقيق اللامركزية.

الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الحكومية، بما في ذلك الإصلاحات المالية

١٨ - عقدت الحكومة الكونغولية مؤتمرا وطنيا ثانيا بشأن التعدين في غوما، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ آذار/مارس، برئاسة رئيس الوزراء ماتاتا بونيو. وقام المشاركون في هذا المؤتمر، الذي حضره مسؤولون حكوميون كونغوليون كبار وممثلي الخاص ومبعوثتي الخاصة إلى منطقة البحيرات الكبرى وممثلين عن البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي، بمناقشة سبل تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

١٩ - وفيما يتعلق بالإصلاحات الإدارية، اعتمدت الجمعية الوطنية في ١٦ أيار/مايو تقرير اللجنة السياسية والإدارية والقضائية الذي يتضمن إشارة إلى القانون الأساسي المتعلق بتنظيم المحاكم وأسلوب عملها وصلاحياتها. وسيفضي اعتماد وإصدار هذا القانون إلى إنشاء مجلس الدولة بوصفه أعلى محكمة إدارية في البلد.

٢٠ - وفي إطار الجهود الرامية إلى المضي قدما في الإصلاحات المالية، أوفد صندوق النقد الدولي أربع بعثات للمساعدة التقنية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك في الفترة من ١٤ إلى ٢٧ أيار/مايو، من أجل وضع إطار ميزانية متوسط الأجل. ويهدف هذا الإطار إلى أن تدرج، للمرة الأولى، ميزانية موحدة للمقاطعات والحكومة المركزية. ولا تزال هناك تحديات بشأن عملية إعداد الميزانية على مستوى المقاطعات.

المصالحة والتسامح وإرساء الديمقراطية

٢١ - ظلت وتيرة تنفيذ الإصلاحات الرئيسية بطيئة، ويرجع ذلك أساسا إلى التأخر في تعيين حكومة الوحدة الوطنية الجديدة. ونتيجة لذلك، لم ينفذ إلا القليل من التوصيات ذات الأولوية، البالغ عددها ١٠٠ توصية. وتباطأت وتيرة النظر في مشاريع القوانين المعروضة على البرلمان تمشيا مع نتائج الحوار الوطني. وكان الغرض من بعض هذه المشاريع استكمال المنظومة القضائية وعملية تحقيق اللامركزية، ودعم حماية الموارد الطبيعية بسبل منها على وجه الخصوص تنظيم أنشطة استغلال النفط.

التطورات الانتخابية

٢٢ - عقدت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة اجتماعات استشارية ودورات تدريبية مع أصحاب المصلحة الوطنيين لتعزيز مصداقية العملية الانتخابية وشفافيتها. وفي ٢١ نيسان/أبريل، قامت اللجنة، بالتشاور مع الحكومة بوضع الصيغة النهائية لميزانيتين مقترحتين بشكل منفصل أُعدتا على أساس خريطتي طريق محتملتين للدورة الانتخابية تتمثلان في إمكانية عقد انتخابات مباشرة أو غير مباشرة على مستوى المقاطعات. وينتظر الشركاء الدوليون حاليا قرار البرلمان بشأن خياره المفضل، بما يشمل الميزانية والجدول الزمني. وفي ٢٦ أيار/مايو، نشرت اللجنة الانتخابية الجدول الزمني للانتخابات المحلية المقرر عقدها في النصف الثاني من عام ٢٠١٥. ويحدد الجدول الزمني موعد انتخاب أعضاء المجالس البلدية وأعضاء مجالس القطاعات والمجالس المحلية، بالاقتراع العام المباشر، في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛ وانتخاب أعضاء المجالس الحضرية ومختاري القرى (بورغمستر) ورؤساء القطاعات، بالاقتراع غير المباشر، في ٢٩ آب/أغسطس عام ٢٠١٥؛ وانتخاب العمد ونوابهم، بالاقتراع غير المباشر، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأعربت المعارضة عن قلقها إزاء ترتيب هذه الانتخابات، وطلبت إلى اللجنة الانتخابية أن تنشر جدولا زمنيا شاملا يتضمن الانتخابات التشريعية والرئاسية.

٢٣ - وفي ٦ حزيران/يونيه، دشنت اللجنة الانتخابية المرحلة التنفيذية بتحديد مراكز الاقتراع وإجراء عملية محدودة لتحديث سجلات الناخبين في مختلف أنحاء البلد. وبعد تلقي طلب رسمي من اللجنة، قدمت البعثة دعما لوجستيا في هذا المجال، مستخدمة في ذلك أصولها الجوية والبرية.

الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٤ - ظلت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تشكل تهديدا كبيرا في الشرق، لا سيما في شمال روتشورو وجنوب لوبيرو وبعض أجزاء إقليم واليكالي في كيفو الشمالية وإقليم مونيغا في كيفو الجنوبية. وفي ١٨ نيسان/أبريل، سجلت عدة اشتباكات بين القوات الديمقراطية

لتحرير رواندا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك في منتزه فيرونغا الوطني، قتل خلالها ثلاثة جنود. وفي أواخر نيسان/أبريل، نفذت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمليات هجومية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، قتل خلالها زعيم فصيل تابع للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، يدعى ''الكولونيل'' كاسونغو، قرابة الفترة ٢٥-٢٦ نيسان/أبريل. وما زالت ملابسات مصرعه غير واضحة. وفي إقليم لوبيرو الجنوبية، قامت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بتعزيز تحالفها مع جماعة ماي - ماي لافونتين نتيجة لتجدد العدوان من قبل جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو، المعروفة أيضا باسم ماي - ماي شيكا.

٢٥ - وفي ١٨ نيسان/أبريل، نشرت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أباشونغوزي المقاتلة بيانا أعلنت فيه عزمها الاستسلام للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في ٣٠ أيار/مايو، مقابل الدخول في مفاوضات وحوار بين الفصائل الرواندية. ونتيجة لذلك، وضعت البعثة خططا لاستيعاب تدفق محتمل من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومعاليها.

٢٦ - وفي ٣٠ أيار/مايو، قام ١٠٢ من المقاتلين النشطين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بحضور البعثة وممثلين عن الحكومة، بوضع أسلحتهم طوعا في كاتيكو بكيفو الشمالية، وتسليم ١٠٢ من الأسلحة. وفي ٩ حزيران/يونيه، قام ٨٣ من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بوضع أسلحتهم في كيغوغو بكيفو الجنوبية، وتسليم ٨٣ سلاحا. وكان برفقة هؤلاء ٢٢٣ من المعالين. وأعربت الحكومة عن رغبتها في الانتهاء من عملية نزع السلاح في غضون ٣٠ يوما، إلا أنها أشارت إلى مرونتها إذا ما كانت هناك أسباب تقنية وجيهة لتمديد هذه المهلة.

٢٧ - وبخلاف ذلك، هيمنت على الحالة في كيفو الشمالية العمليات العسكرية المتواصلة ضد تحالف القوى الديمقراطية وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة. وفي إقليم بيني، أحرزت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما كبيرا في عملياتها ضد تحالف القوى الديمقراطية وتمكنت من الاستيلاء على عدة معسكرات مهمة. إلا أن الجماعة لا تزال نشطة ومتفرقة مع انتشار بعض التداعيات في منطقة إيتوري. واستمر تحالف القوى الديمقراطية أيضاً في نصب أكمنة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت الخسائر الأفدح هي المتكبدة في ١ أيار/مايو عندما قتل ٢٦ جنديا في كمين نصبه التحالف في شمال شرق بني. وفي ٨ أيار/مايو، اجتمع رئيس قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، الجنرال

كاتومبا وامالا، مع نظيره الكونغولي، الجنرال إيتومبا، في بيني لمناقشة سبل تعزيز التعاون بين الجيشين من أجل تحييد تحالف القوى الديمقراطية.

٢٨ - وفي إقليم ماسيسي، تحسنت الحالة الأمنية كثيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير في أعقاب عمليات مشتركة نفذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع البعثة ضد تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة.

٢٩ - ولا يزال من المتعذر التنبؤ بالحالة الأمنية في كيفو الجنوبية، لا سيما في أقاليم فيزي وموينغا وشابوندا ووالونغو وأوفيرا. وفي حين استسلمت عناصر من جماعات ماي - ماي، ياكوتومبا وبيدي ورايا موتومبوكي، للانضمام إلى عملية نزع السلاح، فإن زعماءها لم يستسلموا ولا تزال الجماعات المسلحة تمثل تهديدا للسكان على الرغم من تحسن الوضع العسكري للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٠ - وفي جنوب ووسط كاتانغا، ظلت الحالة الأمنية هشة، مع وقوع هجمات متفرقة من جماعة باكاتا كاتانغا في إقليمي ميتوابا وساكانيا. وأفادت تقارير بوجود أنشطة مسلحة عبر الحدود من كيفو الجنوبية تقوم بها جماعة ماي - ماي ياكوتومبا وقطاع طرق مسلحون وعناصر يشتبه في انتمائها للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في أقاليم كاليمي وموبا ونيونزو. وأكد رئيس وكالة الأمن الوطني في كابالو ومنسق المجتمع المدني لكابالو وجود عناصر تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في عدة أجزاء من إقليم كابالو (على بعد ٣٠٠ كيلومتر غرب إقليم كاليمي). وشهدت الفترة قيد الاستعراض تصعيدا للصراع بين البيغمي والبانتو، مع تزايد العنف بين القبائل في أقاليم كاليمي ومانونو وموبا ونيونزو، وتشديد الزعماء المحليين على ضرورة التوصل إلى حل سياسي.

٣١ - وفي مقاطعة أوريونتال، ظلت الحالة الأمنية متقلبة نتيجة لتجدد أنشطة الجماعات المسلحة في إقليمي نيانغارا وجنوب إيرومو وتكرر التوترات بين رعاة مبورورو والمدنيين المحليين في إقليمي أنغو وبوندو. وأسفرت العمليات المستمرة التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم من البعثة ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في إقليم جنوب إيرومو عن تحسن تدريجي في الحالة الأمنية وعودة تدريجية للسكان المشردين. وأفادت تقارير بأن جنودا تابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية استهدفوا أفرادا من قبيلة مبورورو، بعد اتهامهم بأنهم مسلحون ويدعمون جيش الرب للمقاومة.

٣٢ - وتشير تقارير وردت مؤخرا إلى أن جماعات صغيرة من العناصر التابعة لجيش الرب للمقاومة تعبر الحدود قادمة من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ظل ضغوط عسكرية كبيرة مفترضة من القوات العسكرية الأوغندية التي تعمل تحت لواء

فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي. وزادت حوادث اختطاف المدنيين والنهب والابتزاز التي تعزى إلى جيش الرب للمقاومة داخل مثلث نيانغارا – بانغادي – نغيليما وفي منطقة دونغو الأوسع نطاقا.

٣٣ – وفي ١٤ نيسان/أبريل، تم إحضار زعيم جماعة ماي – ماي سيمبا، بول سادالا المعروف باسم مورغن، في حالة حرجة إلى قاعدة عمليات البعثة في كوماندا، حيث أعلنت وفاته. وأفادت التقارير أنه أصيب إصابة قاتلة أثناء استسلامه للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقام المدعي العسكري في بونيا، بدعم من البعثة، بفتح تحقيق في المسألة.

٣٤ – وفي مانييما، ساهمت تداعيات النزاع الدائر في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية في تدهور الحالة الأمنية الهشة. ولوحظت توغلات لعناصر من جماعة راي موتومبوكي في إقليمي كاباماري وبونيا، كما لوحظت توغلات لعناصر جماعتي ماي – ماي شيكا وسيمبا في إقليم لوبوتو.

الحالة الإنسانية

٣٥ – يقدر عدد المشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بنحو ٢,٦ مليون شخص، فيما يمثل نقصانا عن عدد ٢,٩ مليون شخص في الفترة السابقة. ومع زيادة عدد المشردين داخليا من ٠٠٠ ٤٠٠ شخص إلى ٠٠٠ ٥٠٠ شخص، تكون مقاطعة كاتانغا هي الوحيدة على مستوى العالم التي زاد فيها عدد المشردين داخليا. وقد شهدت كيفو الشمالية تدفقات جديدة كبيرة من المشردين داخليا في إقليم ماسيسي نتيجة للقتال الدائر بين تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة في جانب والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الجانب الآخر، في حين وصلت أعداد جديدة من المشردين داخليا إلى إقليم لوبيرو فرارا من أنشطة الجماعات المسلحة في إقليم واليكالي.

٣٦ – وفي ١٦ نيسان/أبريل، أطلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطة إقليمية للاستجابة للاجئين بقيمة ٢٧٤ مليون دولار لغوث اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى، جُنّب منها ٧٢ مليون دولار لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي منتصف أيار/مايو، زاد مرة أخرى عدد اللاجئين القادمين من جمهورية أفريقيا الوسطى في مقاطعتي إكواتور وأوريونتال، بعد نقصانه من ٠٠٠ ٦٢ شخص إلى ٠٠٠ ٥٦ شخص في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل.

٣٧ - واستناداً إلى خطط الاستجابة الشاملة، خصص الصندوق المجمع مبلغا قدره ١٣ مليون دولار في حزيران/يونيه للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الجديدة في إقليم جنوب إيرومو في منطقة إيتوري بإقليم ماسيسي في كيفو الشمالية وفي جميع أنحاء كاتانغا. وفي حين تعهد المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية بتقديم مبلغ ٥ ملايين يورو لكاتانغا في نيسان/أبريل، فإن النداء الإنساني لعام ٢٠١٤ لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي حدد مستوى التمويل فيه بمبلغ ٨٣٢ مليون دولار، لم يمول إلا بنسبة ١٥ في المائة.

التطورات الاقتصادية

٣٨ - توقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية الكونغو الديمقراطية بنسبة ٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٤. ولا يزال النمو الاقتصادي مدفوعا بشكل رئيسي بقطاعي الزراعة والتعدين، لا سيما الطلب على النحاس والكوبالت والذهب. وفي حين تعززت أساسيات الاقتصاد، يظل الدليل القياسي للتنمية البشرية واحدا من أدنى المؤشرات في العالم، ويقدر معدل الفقر بنسبة ٧٠ في المائة من السكان. وفي الوقت الحالي، يقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ٢٠٠ دولار مقارنة بـ ٣٧٤ دولار في عام ١٩٧٠. ويتجاوز معدل البطالة ٥٠ في المائة.

٣٩ - وفي ٢٠ آذار/مارس، وافق البنك الدولي على تقديم ٧٣,١ مليون دولار في صورة مساعدة تقنية لتمويل دراسات تقييم الأثر التراكمي لمشروع سد إينغا الثالث لتوليد الطاقة الكهرمائية. وفي ١٦ أيار/مايو، طلب مجلس الشيوخ وقتا إضافيا للنظر في مشروع قانون مقدم من وزارة الخارجية بشأن التصديق على معاهدة سد إينغا الثالث، الموقعة مع جنوب أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

التطورات الإقليمية

٤٠ - ظل يخيم على العلاقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا استمرار وجود ٦٢١ مقاتلا سابقا من حركة ٢٣ آذار/مارس في رواندا وتأخير العمليات العسكرية الكونغولية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقد مُنعت البعثة التقنية الكونغولية إلى رواندا، الموفدة في إطار إعلانات نيروبي لتسجيل المقاتلين السابقين من حركة ٢٣ آذار/مارس، من دخول رواندا مرتين. وقد أعربت حكومة رواندا للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عن شكوكها إزاء المبادرة التي أعلنتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بشأن مبادرة النزع الطوعي لسلاحها. أما السلطات الكونغولية، ففي حين أكدت أن الخيار

العسكري ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لا يزال مطروحا، فإنها تعتزم أن تقيِّم أولا نتيجة عمليات نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٤١ - وشهدت العلاقات مع أوغندا تطورا كبيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فيما دلت عليه زيارة وفد رفيع المستوى من الجيش الأوغندي إلى بيني، بقيادة رئيس أركان الدفاع، والتعاون الذي قدمته السلطات الأوغندية في تيسير إيفاد بعثة تقنية كونغولية إلى أوغندا في أيار/مايو لتسجيل مقاتلين سابقين من حركة ٢٣ آذار/مارس.

٤٢ - وفي ٢ و ٣ حزيران/يونيه، سافرت مبعوثتي الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى ونظراؤها من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وممثلي الخاص (''فريق المبعوثين الخاصين'') إلى كينشاسا وعقدوا محادثات مع الحكومة والشركاء من المجتمع المدني والشركاء الدوليين بشأن سبل المضي قدما في تنفيذ الأهداف الرئيسية لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

٤٣ - وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ أيار/مايو، عقد في غوما الاجتماع السابع للجنة الدعم التقني التابعة لآلية الإشراف الإقليمية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها الاجتماع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد ركزت المناقشات على التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الإقليمية، بما في ذلك أعمال آلية التحقيق المشتركة الموسعة، والمركز المشترك لتجميع المعلومات الاستخباراتية، والأنشطة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٤٤ - وفي ٢ حزيران/يونيه، عُقد في نيروبي المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ووقَّعت البعثة مذكرة تفاهم وفقا لما انتهى إليه مؤتمر قمة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعقود في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، تم فيها توجيه لجنة رؤساء قوات الدفاع التابعة للمؤتمر إلى إنشاء صلة بين الآليات الأمنية والخلية المشتركة لتجميع المعلومات الاستخباراتية والآلية المشتركة الموسعة للتحقق ولجنة رؤساء أركان الدفاع ولجنة وزراء الدفاع.

٤٥ - وبدأت في ٤ نيسان/أبريل عمليات طرد جماعي لمواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية من الكونغو، فيما يعزى حسبما أفادت التقارير إلى ارتفاع معدلات الجريمة في برازافيل، وتكثفت عمليات الطرد هذه طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ومنذ نيسان/أبريل، وصل أكثر من ٠٠٠ ١٣٣ شخص إلى كينشاسا وباندوندو وإكواتور؛ وقد تأكد طرد ما يقرب من ٠٠٠ ٢ شخص، في حين تبدو عودة الآخرين مدفوعة بتدهور الأوضاع في برازافيل. وفي ٢ حزيران/يونيه، أنشئت لجنة مشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو لإيجاد حل للشواغل الإنسانية الناجمة عن عمليات الطرد. ووقع البلدان أيضا اتفاقا بشأن حركة

ووضع الأشخاص والبضائع واتفقا على تشكيل فريق مشترك للتحقيق في المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال عمليات الطرد.

ثالثا – تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

المساعي الحميدة لممثلي الخاص

٤٦ – واصل ممثلي الخاص تشجيع تهيئة بيئة سياسية مواتية لتنفيذ الإصلاحات الوطنية الحاسمة، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن، وإحراز تقدم في تحقيق الاستقرار، وتنفيذ الخطة الوطنية الثالثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الوقت المناسب، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا للدستور. وقد واصل ممثلي الخاص جهوده، من خلال رئاسة اجتماعات شهرية للسفراء، من أجل تعزيز تنسيق الدعم الدولي، والمبادرات الرامية إلى إشراك السلطات الكونغولية في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والانتخابات، وإصلاح قطاع الأمن، وتحقيق الاستقرار. وفي إطار هذا الإشراك، اجتمع مع الرئيس في ١٧ نيسان/أبريل وأطلعه على رسالة مشتركة من البعثة و ١٤ سفيرا يشكلون آلية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والانتخابات، وإصلاح قطاع الأمن، وتحقيق الاستقرار، يُطلب فيها عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن إصلاح قطاع الأمن.

٤٧ – وفي ٣ حزيران/يونيه، وفي إطار الاجتماعات التي عقدت مع الرئيس وسائر الأطراف الكونغولية، طلب فريق المبعوثين الخاصين نشر الجدول الزمني الكامل للانتخابات، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٦.

٤٨ – وشرع ممثلي الخاص في سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة بشأن الانتخابات مع القادة السياسيين من المعارضة السياسية والأغلبية على حد سواء. وعُقد الاجتماع الأول، الذي حضره أيضا دبلوماسيون معتمدون في كينشاسا، في ٣٠ نيسان/أبريل، مع خمسة من قادة أحزاب المعارضة (الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، والاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، وحركة تحرير الكونغو، والقوى المتبنية للتغيير، واتحاد قوى التغيير). وعقد اجتماع مائدة مستديرة ثان في ١٤ أيار/مايو مع أحزاب الأغلبية السياسية (حزب الشعب للإعمار والديمقراطية، والحركة الاجتماعية من أجل النهضة، والحزب اللومبي الموحد، والتحالف من أجل النهضة في الكونغو، وتحالف القوى الديمقراطية للكونغو)، واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وأعضاء السلك الدبلوماسي. وفي اجتماع مائدة مستديرة ثالث عُقد في ٢٧ أيار/مايو، جمع ممثلي الخاص بين الأعضاء القياديين

في الأغلبية والمعارضة. وكان الاجتماع فرصة لكلا الجانبين لعرض موقفهما. وقد اتفقا على مواصلة مناقشاتهما بتيسير من ممثلي الخاص.

٤٩ - وفي ٣١ أيار/مايو، تحدث الرئيس لأعضاء السلك الدبلوماسي، بمن فيهم ممثلي الخاص، وأعرب عن اعتراضاته على عقد اجتماعات مائدة مستديرة بشأن المسائل الانتخابية بقيادة أطراف أخرى، لا سيما تلك التي تشمل أحزاب المعارضة التي لم تشارك في مشاورات الحوار الوطني في عام ٢٠١٣.

حماية المدنيين

٥٠ - أسفر النموذج الجديد لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يركز على التنقل والمرونة، عن نتائج إيجابية في التصدي بفعالية للأخطار التي تهدد المدنيين. وجرى تعزيز آليات التنسيق مع الوكالات الإنسانية، مع التركيز على الوقاية والإنذار المبكر.

٥١ - وركزت البعثة على الوقاية من خلال تعزيز التنسيق المدني والعسكري على صعيد العمليات وعلى الصعيد التكتيكي. وفي آذار/مارس، أنشأت البعثة فريقا لتخطيط العمليات من أجل تحسين التخطيط المدني - العسكري، وتعزيز تنسيق الإجراءات التي تتخذها البعثة لتوفير الحماية وتحقيق الاستقرار. وفي أيار/مايو، أعاد قائد القوة إصدار التوجيهات المتعلقة بحماية المدنيين، وشرع في مناقشات بشأن مواصلة تعزيز تدابير الحماية وتحسين تنسيق أنشطة الحماية مع النظراء المدنيين.

٥٢ - وعلى المستوى التكتيكي، اضطلعت لجان الحماية المجتمعية، مدعومة بمساعدي شؤون الاتصال المجتمعي في مناطق وجود البعثة، بدور هام في توفير الإنذار المبكر وكفالة الاستجابة السريعة والمناسبة من جانب البعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحالت جهات التنسيق المجتمعية أكثر من ٥٠٠ برقية إنذار مبكر من خلال شبكة تحذير السكان المحليين. واستجابت السلطات الكونغولية إلى ٧٩ في المائة من الإنذارات، في حين استجابت البعثة إلى ١٧ في المائة منها. وشاركت شرطة البعثة في ١٧ بعثة من بعثات الحماية المشتركة في مختلف المناطق.

نشر البعثة وتحييد خطر الجماعات المسلحة

٥٣ - واصلت البعثة تقديم الدعم لعمليات القوات المسلحة التي بدأت في ١٦ كانون الثاني/يناير ضد تحالف القوى الديمقراطية في مناطق حول كامانغو. وما زالت تلك العمليات

جارية حتى الآن، وتتسم بقتال شديد، مع وقوع خسائر بشرية كبيرة في صفوف تحالف القوى الديمقراطية والقوات المسلحة الكونغولية.

٥٤ - وفي عملية مشتركة للقوات المسلحة الكونغولية والبعثة في ١٤ آذار/مارس، أُخرج تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة من معقله ومقره بالقرب من لوكويتي في كيفو الشمالية. وقدمت البعثة طائرات هليكوبتر هجومية، وقدمت دعما للقوات البرية. وبسبب الضغط الناجم عن العملية، سلّم أكثر من ١٠٠ من عناصر التحالف أنفسهم، بما في ذلك عدة ضباط ذوي رتب عالية. وقد ظلت الجماعة نشطة، وإن أصابها بعض الضعف، كما يتضح من الهجمات التي شنتها على القوات المسلحة الكونغولية والبعثة في ٥ نيسان/أبريل، و ٣٠ نيسان/أبريل، وفي الفترة من ٧ إلى ٩ أيار/مايو. وقد صُدّت جميع الهجمات بدعم من طائرات الهليكوبتر الهجومية للبعثة. وما زالت العمليات ضد تحالف الوطنيين متواصلة.

٥٥ - وبدء العمليات المشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا رهين بإعطاء الرئيس الضوء الأخضر، وبنتائج العملية الطوعية لنزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. واستمرت الدوريات النهارية والليلية، برا وجوا، في ممارسة ضغط عسكري على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وساندت البعثة القوات المسلحة الكونغولية في الرد على الهجمات التي شنتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في نياميليما في ٢٠ أيار/مايو، وبالقرب من روينديي في ٢١ أيار/مايو. وبالإضافة إلى ذلك، استُخدمت التوعية الإذاعية والمرئية وعمليات إلقاء النشرات لتشجيع عناصر القوات الديمقراطية على الانضمام إلى عملية نزع السلاح. وقدمت البعثة الدعم اللوجستي لنقل ١٠٢ من العناصر التي نُزع سلاحها إلى معسكر في كانيابايونغا، و ٨٣ عنصرا من كيغوغو في إقليم موينغا إلى معسكر للمرور العابر في إقليم والونغو.

الدعم المقدم لإصلاح قطاعي الأمن والشرطة

٥٦ - واصلت البعثة اتباع نهج ثلاثي إزاء إصلاح قطاع الأمن، شمل الصعيد السياسي والتقني والتشغيلي، وعقدت اجتماعات منتظمة مع المجتمع الدولي من أجل تبادل المعلومات وضمان اتباع نهج منسق.

٥٧ - وفي ١٤ أيار/مايو، اضطلعت البعثة بدور قيادي في عقد ورئاسة أول اجتماع مع الشركاء المعنيين بمساعدة الحكومة في تدريب قوة الرد السريع. وشاركت في الاجتماع بلجيكا وفرنسا وجنوب أفريقيا وبعثة الاتحاد الأوروبي لإصلاح قطاع الأمن، بينما اختارت

الحكومة عدم الحضور. وناقش المشاركون تنسيق برامج تدريب قوة الرد السريع، واتفقوا على استعراض الطريقة التي يمكن بها تصميم البرامج الثنائية لكي تكون مناسبة لتوفير مبادئ تدريبية موحدة تلائم بالشكل الأفضل احتياجات القوة.

٥٨ - وواصلت البعثة العمل مع طائفة من الشركاء الدوليين في مجال إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بإصلاح قطاع الأمن وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. واشتركت البعثة في رئاسة فريق عامل شهري مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بإصلاح قطاع الأمن، وذلك فيما يتعلق بإصلاح الجيش والدفاع. وبالاشتراك مع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، عملت البعثة بنشاط على تعزيز لجنة رصد إصلاح الشرطة المكلفة بالإشراف على الخطة الخمسية لإصلاح الشرطة الوطنية، التي بدأت في عام ٢٠١٤. ويُنظر حاليا إلى اللجنة على أنها ستصبح الهيئة الرئيسية لإصلاح الشرطة الوطنية عندما تنتهي ولاية بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٥٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان ٦٩٥ من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية في مقاطعات الكونغو السفلى وكاساي الغربية وكيفو الجنوبية، بما في ذلك ٩٤ فردا من ذوي الرتب المتوسطة و ٥٥ مدربا و ٥٨ من الشرطيات، قد استفادوا من مشروع تجريبي للتدريب على تقنيات خفارة المجتمعات المحلية يسرته بعثة الأمم المتحدة ومولته المملكة المتحدة. وفي بونيا، جرى تدريب ١٣٩ من أفراد الشرطة، بمن فيهم شرطية واحدة، على أمن الانتخابات، في حين تم تدريب ٧٢ فردا في كاليمي، بما في ذلك ٩ شرطيات، على مراقبة وتنظيم حركة المرور.

المؤسسات القضائية والإصلاحية

٦٠ - واصلت البعثة مساعدة سلطات القضاء العسكري، عن طريق خلايا دعم الادعاء التابعة لها، على التحقيق في الجرائم الخطيرة ومحاكمة مرتكبيها. وفي أيار/مايو، قامت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم المحكمة العسكرية في كيفو الشمالية في إقامة محاكم متنقلة في بيني بهدف ضمان العدالة العسكرية والمساءلة عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبتها القوات المسلحة الكونغولية في بيني أثناء العمليات العسكرية. وقد رُفعت قضايا ضد ٢٠ جنديا من القوات المسلحة، وهي قيد النظر.

٦١ - وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني لسلطات السجون الكونغولية. ففي ٢ نيسان/أبريل، قامت البعثة بتفعيل مختبر في سجن ندولو العسكري في كينشاسا لتيسير الكشف والعلاج المبكرين للسجناء المصابين بمرض السل. وفي السجن نفسه، قامت البعثة

والبرنامج الإنمائي بتشييد وتجهيز قاعتي محكمة، وسلّمتهما إلى سلطات السجن في ١٦ نيسان/أبريل. وقامت البعثة أيضا بتشييد مبنى منفصل للنساء اللاتي لديهن أطفال رضع في سجن ماكالا في كينشاسا، وسلمته إلى الشركاء الوطنيين في ١٣ حزيران/يونيه. وقد اكتمل تجديد سجن بافواسيندي في المقاطعة الشرقية، من خلال مشروع سريع الأثر، في ١٣ أيار/مايو.

تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام

٦٢ - دخلت الاستراتيجية الدولية المنقحة لدعم الأمن والاستقرار مرحلة تفعيلها في وقت مبكر من عام ٢٠١٤. ومن خلال تقييم للاحتياجات أجرته البعثة، حُدّدت أقاليم مامباسا في المقاطعة الشرقية، وكاليهي في كيفو الجنوبية، وروتشورو في كيفو الشمالية، على أنها مناطق جغرافية ذات أولوية، سيجرَّب فيها النهج الجديد للاستراتيجية الدولية. وسيدعم صندوق بناء السلام اثنتين من المبادرات التجريبية.

٦٣ - وأنشأت البعثة أربع جزر للاستقرار كخطوة صوب تحقيق الاستقرار في المناطق التي أُخرجت منها مؤخرا الجماعات المسلحة من أجل تمهيد الطريق أمام إعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق التنمية. وفي كيوانجا - روتشورو، نُشرت وحدات من الشرطة الوطنية، دعمتها شرطة البعثة بالخيام وحصص الإعاشة والوقود. وقد عاد مدير الإقليم وموظفو الخدمة المدنية إلى المنطقة. وتعمل البعثة، بالتنسيق مع السلطات بعد إعادة تنصيبها، على إعداد مجموعة من الأنشطة تربط بين مسائل الحماية وتحقيق الاستقرار، وتركز على فتح طرق إيصال المساعدات الإنسانية، وإقامة حوار ديمقراطي، والتخطيط لاحتياجات تحقيق الاستقرار ذات الأولوية، واستعادة العقد الاجتماعي في المناطق التي يتوقع أن تتحسن فيها الحالة الأمنية.

٦٤ - ووضعت البعثة خيارات للدعم من أجل إصلاح مباني الشرطة والقضاء والمباني الإدارية في جزر الاستقرار. وأعيد فتح سجن روتشورو، وقدمت البعثة التدريب لموظفيه. وحددت سلطات كيفو الشمالية سبع مناطق إضافية جاهزة لتحويلها إلى جزر للاستقرار.

استخراج الموارد الطبيعية والاتجار بها

٦٥ - قامت البعثة، إلى جانب المنظمة الدولية للهجرة، برصد وتقييم إمكانية تتبع سلاسل إمدادات المعادن غير المشوبة بالنزاعات من خلال البعثات الموفدة إلى مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانييما. وفي كيفو الشمالية، قامت الهيئة التعاونية للمنقبين الحرفيين في إقليم ماسيسي، في آذار/مارس ونيسان/أبريل، ببيع حوالي ١٠٠ طن من المعادن غير المشوبة بالنزاعات أو المعادن ''الخضراء'' من خلال عملية وضع العلامات وفقا لمبادرة

سلسلة توريد القصدير للمعهد الدولي لبحوث القصدير. ومن المتوقع أن يبدأ تطبيق نظام وضع العلامات بحلول ٣٠ حزيران/يونيه في عشرة مواقع تعدين أخرى غير مشوبة بالنزاعات في إقليم ماسيسي. وقد جرى تقييم نحو ٢١ موقع تعدين آخر في نيسان/أبريل في كيفو الشمالية للتحقق منها في المستقبل. وتم تنفيذ مرحلة ثانية للتحقق من مواقع التعدين في حزيران/يونيه في شمال مقاطعة كاتانغا، المشمولة أيضا بمشروع الاتجار المسؤول بالمعادن.

الدعم المقدم لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ونزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٦٦ - بعد اعتماد الخطة الوطنية الثالثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تم إعداد خطة تنفيذية. وتحدد تلك الخطة المبادئ العامة والإجراءات التنفيذية للخطة الوطنية. وبناء على ذلك، أعدّ فريق مؤلف من خبراء من البنك الدولي، بالاشتراك مع البعثة، وثيقة مشروع للخطة، عُرضت على المجتمع الدولي في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وستهدف أنشطة إعادة الاستيعاب التي ستتولى البعثة قيادتها، والتي من المقرر أن تستغرق فترة تصل إلى سنة، إلى سد الفجوة القائمة بين التسريح وإعادة الإدماج.

٦٧ - وفي الفترة الممتدة بين ١ نيسان/أبريل و ٢٤ حزيران/يونيه، شارك ٣٠٥ من المحاربين المنتمين إلى جماعات مسلحة كونغولية وأجنبية، ومعاليهم، في برنامج البعثة لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وشمل ذلك ما مجموعه ١٦١ فردا ممن ينتمون إلى جماعات مسلحة كونغولية، و ١٠١ من الأطفال المرتبطين بجماعات مسلحة. وسلّم نحو ١٥٠ عنصرا ينتمون إلى جماعات مسلحة أجنبية أنفسهم إلى البعثة منذ ١ نيسان/أبريل، ومن بينهم ٧٥ محاربا (٥٩ منهم من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا)، وطفلان مرتبطان بجماعات مسلحة، و ٤١ فردا من المعالين (إضافة إلى ٢٨ لاجئا من المدنيين). وإلى جانب ذلك، أُعيد ٩٠ عنصرا من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى وطنهم برفقة ٣٤ فردا من المعالين.

الدعم الانتخابي

٦٨ - في ٤ نيسان/أبريل، طلبت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الدعم اللوجستي من البعثة في المرحلة الثانية من رسم خرائط مراكز الاقتراع، وعملية محدودة لتحديث سجل الناخبين. وبعد إجراء تقييم لاحتياجات اللجنة وقدرات البعثة، قبلت البعثة الطلب. ولكفالة القيام بالتخطيط وتحديد الاحتياجات من الدعم والتنسيق بشكل سليم، أعاد ممثلي الخاص

تفعيل فرقة العمل الانتخابية المتكاملة التي تتألف من البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري، وهياكل وطنية منخرطة في عمليات اللوجستيات الانتخابية. وقُدمت وثيقة المشروع الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتعلقة بتقديم الدعم إلى العملية الانتخابية إلى الجهات المانحة في أيار/مايو. ولم يتخذ قرار بعد بشأن مستوى التمويل.

حقوق الإنسان

٦٩ - تواصل الجماعات المسلحة وقوات الأمن الكونغولية ارتكاب انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، منها حالات اغتصاب واختطاف. ففي ١٢ نيسان/أبريل، وردت أنباء عن اختطاف محاربين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ما لا يقل عن ٦٠ مدنيا، من بينهم نساء، في قرية بيلوسا بإقليم واليكالي. ووردت إفادات عن استهداف هؤلاء لرفضهم المشاركة في أعمال سخرة يفرضها قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على أهالي المنطقة. وأُبلغت البعثة أيضا بارتكاب أعمال انتقامية، شملت حالات اغتصاب جماعي وأعمال نهب، أُفيد بأن مرتكبيها هم عناصر من جماعتي ماي - ماي سيمبا وماي - ماي مانو واستهدفت السكان المحليين في إقليم مامباسا في الفترة الممتدة بين ١٤ و ٢١ نيسان/أبريل، وذلك بعد وفاة زعيم جماعة ماي - ماي، بول سدالا المعروف باسم مورغان، في ١٤ نيسان/أبريل. ووفقا للنتائج الأولية التي توصلت إليها بعثة تحقيق في مجال حقوق الإنسان، أُفيد أن عناصر من جماعة ماي - ماي قامت، على مدى الفترة من ٢٠ شباط/فبراير إلى ١٨ أيار/مايو، خلال هجمات شُنّت على قرى في إقليم مامباسا بمقاطعة أوريونتال، باغتصاب ما لا يقل عن ١٠٦ من النساء، ٣٣ منهن قاصرات، واختطاف ما لا يقل عن ١٠٠ شخص، وإعدام ثلاثة مدنيين بإجراءات موجزة.

٧٠ - وبعد إجراء تحقيقات، تأكدت البعثة من قيام جنود ينتمون إلى المنطقة العسكرية الثامنة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية باغتصاب ١١ امرأة على الأقل في ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل، وارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان، في إقليم ماسيسي بكيفو الشمالية. وبُذلت جهود على مستوى رفيع لدعوة قيادة القوات المسلحة لإخضاع الجناة للمساءلة، تمشيا مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها، وتم الحث على اتخاذ الإجراءات اللازمة والإنذارُ بوقف البعثة لتقديم الدعم للكتيبة المتورطة في حالة عدم اتخاذ إجراءات. ويساور البعثة القلق أيضا إزاء الادعاءات بارتكاب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومحاربي تحالف القوى الديمقراطية لانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في إقليم بيني.

العنف الجنسي

٧١ - استمرت الجماعات المسلحة وقوات الدفاع والأمن الكونغولية في ارتكاب جرائم عنف جنسي. ففي نيسان/أبريل وأيار/مايو، زُعم ارتكاب عناصر من الجماعات المسلحة وموظفين حكوميين لجرائم عنف جنسي بحق ما لا يقل عن ١٣٩ امرأة و ١٢٨ فتاة. وأفيد عن مسؤولية أفراد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن حالات اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي ارتُكبت بحق ٥٦ امرأة، من بينهن ٢٢ فتاة. وكانت عناصر من ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين التابع لجماعة ماي - ماي مسؤولة عن ارتكاب جرائم من هذا القبيل بحق ٢١ امرأة، منهن ١٢ فتاة، في حين كانت جماعات مسلحة أخرى مسؤولة عن جرائم من هذا القبيل بحق ١٧٩ امرأة، منهن ٨٧ فتاة.

٧٢ - وفي ٥ أيار/مايو، أصدرت محكمة عسكرية في غوما أحكامها في قضايا مرفوعة ضد ٣٩ جنديا من القوات المسلحة وُجّهت إليهم تهم بالاغتصاب وارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان في مينوفا بكيفو الجنوبية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وأدانت المحكمة ٢٦ جنديا، اثنان منهم بالاغتصاب، وواحد بالقتل، والبقية بارتكاب أعمال نهب ومخالفات عسكرية. وحكمت المحكمة ببراءة ١٣ ضابطا وُجّهت إليهم تهمة المسؤولية القيادية. وقدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي لإجراء التحقيقات، والمساعدة في مجال توفير الأمن أثناء المحاكمة، والحماية للضحايا والشهود، وذلك بالتنسيق مع شركاء دوليين. ورغم أن قرار المحكمة لا يحتمل الاستئناف حسب ما يقتضيه قانون القضاء العسكري، قرر محامو الضحايا رفع القضية إلى المحكمة العسكرية العليا للدفاع عن حقهم الدستوري في الطعن في حكم قضائي.

حماية الأطفال والنزاع المسلح

٧٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، جُنّد في جماعات مسلحة ٢١ طفلا (٤ فتيات و ١٧ فتى)، تقل أعمار ثمانية منهم عن ١٥ سنة. والمسؤولون عن ذلك هم قوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٦)، وجيش الرب للمقاومة (٥)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أباكونغوزي المقاتلة (٣)؛ وجماعة رايا موتومبوكي (٣)؛ وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (٢)؛ واتحاد الوطنيين الكونغوليين من أجل السلام (١)؛ وجماعة ماي ماي ياكوتومبا (١). واستُخدم الأطفال كحمالين وطهاة ومرافقين ومقاتلين. وحدّدت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاء آخرون هوية ٢٣٣ طفلا (١٢ فتاة و ٢٢١ فتى) فروا أو سلّموا أنفسهم أو فُصلوا عن صفوف القوات والجماعات المسلحة

خلال هذه الفترة. ومن بين هؤلاء ١٣١ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ سنة كانوا مرتبطين سابقا بجماعات مسلحة، فُصلوا عن مراكز الفرز التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيتونا (الكونغو السفلى)، وكامينا (كاتانغا)، وكوتاكولي (إكواتور) في الفترة بين ١ و ١٠ نيسان/أبريل.

٧٤ - وأحرز تقدم في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بمنع تجنيد الأطفال وارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان بحق الأطفال. وفي أعقاب إصدار وزارة الداخلية لأمر توجيهي إلى حكام المقاطعات مؤرخ ١٧ آذار/مارس، أُنشئ فريقان عاملان تقنيان مشتركان يعملان على مستوى المقاطعة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وفي سياق الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال، أدانت محكمة بوكافو العسكرية خمسة عناصر من القوات المسلحة وعنصرا من عناصر الشرطة الوطنية باغتصاب أطفال.

رصد تنفيذ حظر توريد الأسلحة

٧٥ - واصلت البعثة جمع المعلومات بشأن حركة الجماعات المسلحة غير المشروعة والدعم الذي تتلقاه. وأجرى المراقبون العسكريون في البعثة دوريات في المناطق الحدودية، فيما رصد رادار المراقبة النهرية حركة الملاحة على بحيرة كيفو. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت المنظومات الجوية ذاتية التشغيل للبعثة في تحديد طرق التهريب عبر الحدود. وبلغ برنامج المنظومات الجوية ذاتية التشغيل قدرته التشغيلية الكاملة في ٨ نيسان/أبريل، بما مجموعه خمس طائرات، ومركز معزز للمراقبة الأرضية، ومجموعة كبيرة من تطبيقات الاستشعار.

الدعم المقدم للبعثة في التخلص من الذخائر المتفجرة

٧٦ - بعد نقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري، واصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم الدعم لفريق التخلص من الذخائر المتفجرة المدمج في هيكل البعثة في غوما، وواصلت الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في إطار فريق الأمم المتحدة القطري ودعما للسلطات الوطنية المختصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دُمرت ٢١٧ ٤ قطعة من الذخائر غير المنفجرة في كيفو الشمالية، وتم بذلك كفالة التنقل الآمن لموظفي الأمم المتحدة والسكان المحليين، وتيسير وصول الوكالات الإنسانية إلى جميع أنحاء المقاطعة في الوقت نفسه.

رابعا – سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة

٧٧ – ظل مستوى التهديدات الأمنية لموظفي الأمم المتحدة وأماكن عملها وعملياتها مرتفعا في الجزء الشمالي من مقاطعة كيفو الشمالية بسبب تحالف القوى الديمقراطية، الذي يستهدف مباشرة موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها. وفي بيني، نفذت شرطة البعثة والشرطة الوطنية وإدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة استراتيجية عملياتية متكاملة في أيار/مايو للحد من المخاطر الأمنية في المنطقة. وأصابت عناصر من تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة ثلاثة من حفظة السلام التابعين للبعثة بجروح في ٣٠ نيسان/أبريل، وذلك أثناء تنفيذ عمليات عسكرية في نيابيوندو بكيفو الشمالية في إطار دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسجلت البعثة أيضا ٢٨ حادثة لها علاقة بالإجرام و ٢٨ حادثة مرتبطة بمصادر خطر. وشملت هذه الحوادث أعمال سطو على أماكن إقامة الموظفين، وسرقة ممتلكات للأمم المتحدة، وحوادث طرقية.

خامسا – إعادة تشكيل البعثة وخريطة الطريق لنقل المهام

إعادة تشكيل البعثة

٧٨ – تواصل البعثة تنفيذ إعادة تشكيلها في اتجاه الشرق، لدعم الانتقال إلى إرساء بعثة ميدانية تركز على تنفيذ العمليات. وبحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠١٤، سيكون نحو ثلاثة أرباع جميع الموظفين المدنيين قد نُقلوا إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المقرر أن يجري لاحقا دمج أماكن العمل في كينشاسا مع تقدم عملية إعادة تشكيل البعثة.

٧٩ – وخلال المرحلة الأولى من عملية إعادة التشكيل، كان ما مجموعه ٢٠٤ من موظفي المقر قد انتقلوا، بنهاية شباط/فبراير ٢٠١٤، من كينشاسا إلى غوما وأنشأوا مركز البعثة للعمليات في المنطقة الشرقية الذي تتركز وظيفته على إنجاز ما كُلّفت به البعثة من مهام تتعلق بحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في المنطقة. ومن المقرر أن يعزز أفراد إضافيون، يصل عددهم إلى ١٣٩ موظفا فنيا و ١٨٦ موظفا من موظفي الدعم و ٤٤ فردا من أفراد الشرطة و ١١٢ فردا من أفراد مقر قيادة القوة، وجود البعثة في غوما وتنسيق عملياتها في المنطقة الشرقية، وذلك بإعادة ندب الموظفين على مراحل في الفترة بين أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠١٤.

٨٠ – ويجري تعزيز المكاتب الميدانية في المنطقة الشرقية عن طريق إعادة نشر نحو ١٣٠ من الموظفين المدنيين. وستعزز القدرات الإضافية قدرة البعثة على الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها

في المنطقة الشرقية، وتحسين مستوى الدعم المقدم في المناطق المحررة من الجماعات المسلحة وفي ”جزر الاستقرار“ التي ستنشأ لاحقا.

٨١ - وللحفاظ على الحد الأدنى من مهام الرصد والإبلاغ في المنطقة الغربية، يجري إنشاء مكاتب فرعية مؤلفة من عشرة موظفين في باندوندو وكانانغا وكيندو وماتادي ومباندا كا ومبوجي - مايي، ويضم كل مكتب من هذه المكاتب موظفين فنيين وموظفي دعم وأفراد شرطة. ويجري التخطيط لأن يتقاسم ما تبقى من وجود للبعثة في كل موقع المواقعَ مع فريق الأمم المتحدة القطري، ويتقاسم مهام الدعم معه.

٨٢ - ولا تزال الآثار التشغيلية لإعادة تشكيل البعثة المنعكسة على فريق الأمم المتحدة القطري آثارا بالغة. وستواصل خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية تقديم خدمات النقل الجوي، بناء على القدرة المتاحة، بعد توقف البعثة عن تقديم خدماتها للملاحة الجوية إلى المواقع الفرعية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. غير أن البعثة ستظل مسؤولة عن تقديم الخدمات الأرضية المرتبطة بالملاحة الجوية في جميع المواقع الفرعية خلال فترة انتقالية مدتها سنة، وسيجري خلال هذه الفترة نقل هذه المسؤولية تدريجيا إلى الحكومة. وعلى غرار ذلك، ستواصل البعثة تقديم الدعم لنظام الأمن في المواقع الفرعية عن طريق إلحاق موظف لشؤون الأمن بكل موقع لمدة سنة. وستخضع عناصر أخرى من عناصر نظام الأمن لترتيبات تقاسم التكاليف التي تديرها إدارة شؤون السلامة والأمن.

نقل المسؤوليات

٨٣ - تشهد خريطة الطريق المتعلقة بنقل المسؤوليات تقدماً في تنفيذها. غير أن هناك تحديات جسيمة تعترض طريق نقل مهام المساعدة الانتخابية وتعزيز السلام والديمقراطية، في ظل نقص التمويل الذي تقدمه الحكومة الكونغولية والجهات المانحة. وقد اتضح بجلاء أثناء تنفيذ خريطة الطريق أن فريق الأمم المتحدة القطري يحتاج بشكل عاجل إلى تعزيز قدراته لكي يتسنى له تولي مسؤوليات البعثة بأكملها. ويضم الفريق حاليا ٢٠٩ موظفين متمركزين في مناطق غير متأثرة بالنزاع، منهم ١٥ موظفا دوليا و ١٩٤ موظفا وطنيا.

٨٤ - وبعد تقييم الاحتياجات من القدرات، وُضعت استراتيجية لتعبئة الموارد. وأعدّ الفريق القطري نشرات موجزة لعرضها على الجهات المانحة، يوضح فيها تخطيطه للبرامج التي سيضطلع من خلالها بالمسؤوليات، بما في ذلك التقديرات والمبررات المتعلقة بالاحتياجات من الموارد المالية.

٨٥ - ويجري حاليا تحديد المزيد من المسؤوليات البرنامجية التي سيتم نقلها إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة. واتفق ممثلي الخاص مع رئيس الوزراء في ٢١ نيسان/أبريل على تشكيل فرقة عمل مشتركة معنية بنقل المسؤوليات وإعادة التشكيل.

سادسا - ملاحظات

٨٦ - منذ تقريري السابق واعتماد قرار مجلس الأمن ٢١٤٧ (٢٠١٤) الذي مدد ولاية البعثة، تحقق بعض التقدم في التنفيذ العام لاستراتيجية الأمم المتحدة الرامية إلى مجابهة دورات العنف المتكررة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيز الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وبعد هزيمة حركة ٢٣ مارس، استمرت العمليات العسكرية ضد تحالف القوى الديمقراطية وبدأت الخطوات الأولى نحو نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ويتزايد تدريجيا حضور الحكومة في المناطق التي تم تطهيرها من الجماعات المسلحة، بما في ذلك جزر الاستقرار التي تدعمها البعثة. وبينما أرحب بهذا التقدم، فإنه ما زال يسير بخطى شديدة البطء وما زال معرضا بشدة للانتكاس. وقد أُنهك تحالف القوى الديمقراطية بشدة، لكنه لم ينهزم بعد. ويتعين على القوات المسلحة، رغم ما تكبدته من خسائر فادحة خلال عملياتها ضد تحالف القوى الديمقراطية، أن تواصل، بدعم من البعثة، جهودها لتفكيك هيكل القيادة والتحكم الخاص بهذا التحالف.

٨٧ - ولابد من إتمام عملية نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي بدأت في ٣٠ أيار/مايو، دون تأخير. وأرحب بأي عملية من شأنها تحقيق هذه النتيجة دون اللجوء إلى عمل عسكري، لكن هذه العملية يجب أن تتصف بالمصداقية وتتم في إطار زمني محدد. ولا بد أن يشارك فيها جميع الشركاء، ابتداءً من الحكومة والبعثة وانتهاءً بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وأن تشارك معهم الدول الأعضاء الرئيسية في المنطقة، من أجل ضمان تنفيذ عملية نزع سلاح هذه القوات بدون أي غموض وبدون أي شروط مسبقة. ويتعين الإسراع بإجراء تقييم حقيقي لما أُنجز حتى الآن في هذه العملية التي لم تحقق النتائج التي كانت منتظرة منها بعدما استسلم في بدايتها زهاء ٢٠٠ مقاتل من هذه القوات. ولا تزال العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا خيارا قائما، وينبغي النظر مجدداً بجديّةٍ في اللجوء إلى هذا الخيار إذا لم تسفر عملية التفاوض عن نتائج مرضية .

٨٨ - وما برحت الجماعات المسلحة تنفذ عملياتها في المقاطعات الشرقية الأربع وتهدد المدنيين بشدة. وفي أعقاب هزيمة حركة ٢٣ مارس، سلّم ما يقرب من ٠٠٠ ٦ عنصر من

عناصر هذه الجماعات نفسه للسلطات الكونغولية والبعثة. وبعد أن صدرت وثيقة المشروع الخاص بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أصبح لزاما على الحكومة والبعثة والمجتمع الدولي أن يكفلوا تفعيل هذا البرنامج وتزويده بالتمويل الكافي من الآن. فلن يساعد هذا البرنامج على منع ارتداد هذه العناصر إلى الجماعات المسلحة فحسب، وإنما سيشكل أيضا حافزا هاما يُشجّع أعضاء آخرين في تلك الجماعات على التخلي عن أسلوب حياتهم الذي يجلب الدمار. وبالتزامن مع تنفيذ هذا البرنامج، يتعين أيضا إحراز تقدم نحو استعادة الدولة لسلطتها في الشرق ودعم تدابير تحقيق الاستقرار، من أجل تجنب حدوث فراغ أمني وضمان حصول السكان على الخدمات الأساسية وتهيئة تربة مواتية للانتعاش الاقتصادي. وأحث الحكومة على تخصيص ما يكفي من الموارد لتحقيق هذا الهدف الهام، وبخاصةٍ الموارد البشرية. وأحث أيضا الجهات المانحة على مضاعفة الجهود التي تبذلها لدعم هذه المبادرات في الشرق.

٨٩ - وفي الوقت الذي تتصدى فيه الحكومة لخطر الجماعات المسلحة في الشرق بدعم من المجتمع الدولي، فلا بد لها أن تعالج الأسباب الجذرية للنزاع من خلال تنفيذ إصلاحات رئيسية، كما تعهدت بذلك في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ولا يزال القلق يساورني إزاء بطء خطوات تنفيذ الالتزامات الوطنية، وخاصةً تلك المتعلقة بإصلاح الجيش وإنشاء قوة للرد السريع، وهو ما يشكل عنصرا أساسيا في استراتيجية خروج البعثة، على النحو المبين في القرار ٢١٤٧ (٢٠١٤). بيد أن الالتزامات الوطنية مترابطة فيما بينها، مما يتطلب إحراز تقدم على جميع الجبهات لتغيير ديناميات النزاع. وسيستلزم ذلك، أولا وقبل كل شيء، وجود قيادة قوية. ويقف المجتمع الدولي، وخاصةً الأمم المتحدة، على أهبة الاستعداد للعمل في شراكة وثيقة مع الحكومة لضمان المضي قُدماً على طريق تنفيذ هذه الإصلاحات الأساسية. ورغم شدة أهمية العملية الانتخابية القادمة في ترسيخ دعائم الديمقراطية، فلا ينبغي لها أن تصرف أعين الحكومة بعيدا عن هذه الأهداف الرئيسية.

٩٠ - وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للانتخابات المقرر إجراؤها في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، أرحب بالمساعي الحميدة التي يقوم بها ممثلي الخاص لتشجيع جميع الأطراف المعنية الكونغولية على الانخراط في حوار سياسي شامل وشفاف، ولا سيما في ظل أجواء التوجس المحيطة بالتعديلات الدستورية المحتملة. وأشجع السلطات الكونغولية على أن تعزز درجة شمول هذه العملية لكي تكفل للانتخابات القادمة أوسع نطاق ممكن من الدعم. وعلى وجه

الخصوص، فإن نشر الجدول الزمني الكامل للانتخابات في وقت مناسب سيسهم في تحقيق هذا الهدف وسيساعد على كفالة أن يقدم المجتمع الدولي دعمه التام لهذه العملية.

٩١ - ووفقا لقراري مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢١٤٧ (٢٠١٤)، نقلت البعثة مهام الدعم التقني للانتخابات التي كانت منوطة بها إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وتحديدا إلى البرنامج الإنمائي. إلا أنه، إلى حدٍ بعيدٍ، لم يتوفر حتى الآن التمويل اللازم لتنفيذ مشروع الدعم الانتخابي الذي وضعه البرنامج الإنمائي ليقدم من خلاله المساعدة التقنية إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وهو مشروع من شأنه تعضيد مهام المساعي الحميدة التي يضطلع بها ممثلي الخاص والمساعدة اللوجستية التي تقدمها البعثة. ولذلك، فإنني أدعو المجتمع الدولي إلى النظر في تقديم تمويل فوري لبدء تنفيذ مشروع الدعم الانتخابي، بشرط أن يخضع أي دعم لوجستي أو تقني للتقييم والاستعراض بشكل مستمر.

٩٢ - ولا يزال إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة يؤدي دورا محوريا في عملية توطيد السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وأنا أرحب بالعمل التقني الذي يجري على الصعيد الإقليمي في سبيل تنفيذ أحكام هذا الاتفاق. وجاءت استضافة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للاجتماع السابع للجنة الدعم التقني التابعة لآلية الإشراف الإقليمية، الذي عقد في غوما في شهر أيار/مايو، بمثابة حدث هام لبناء الثقة والتعاون بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وفي الوقت نفسه، أود أن أُذكّر جميع الأطراف الموقّعة على الإطار بضرورة الاحترام الكامل لالتزاماتها الإقليمية، بما في ذلك احترام سيادة البلدان المجاورة ووحدة أراضيها. وأرحب بحرارة باستمرار مشاركة فريق المبعوثين الخاصين للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بقيادة مبعوثتي الخاصة إلى منطقة البحيرات الكبرى، وبالتعاون الوثيق مع ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس البعثة. وأود أيضا أن أشيد بالدور الهام الذي يضطلع به رئيس أنغولا، بوصفه رئيسا للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في سبيل إتمام مسيرة سلفه رئيس أوغندا وتعزيز التعاون بين الأطراف المعنية الرئيسية في المنطقة.

٩٣ - وما زالت الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان عن جرائمهم في صميم ولاية البعثة. ورغم تسليمي بسيادة المؤسسات الوطنية الكونغولية، فإني أشعر بإحباط إزاء الأحكام الصادرة في محاكمات مينوفا، والتي خيّبت آمال الضحايا. وتبرز هذه الأحكام كذلك ضرورة إحراز تقدم على طريق إصلاح القضاء وترسيخ استقلاليته من أجل تعزيز جهود مكافحة الإفلات من العقاب.

٩٤ - وإنني ممتن لممثلي الخاص ورئيس البعثة، مارتن كوبلر، ومبعوثتي الخاصة إلى منطقة البحيرات الكبرى، ماري روبنسون، والمبعوثين الخاصين للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على جهودهم الدؤوبة. وإنني أقدّر حق التقدير العمل الذي يقوم به موظفو البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في بيئةٍ لا تزال محفوفة بالمخاطر وحافلة بالأحداث غير المتوقعة، ولا سيما في الشرق. وأود أن أوجه شكرا خاصا للموظفين الوطنيين العديدين الذين ما فتئوا يساعدون على إحلال السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال عملهم الدؤوب لسنوات عديدة.